"تأثير المعايير البيئية على تسويق منتجات الدول النامية في الأسواق الدولية "(حالة المنتجات الجزائرية)

أ. بن عبد العزيز سفيان أستاذ مساعد أ
عضو مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي
benabdelazizsoufyane@gmail.com
أ. بن عبد العزيز سمير أستاذ مساعد
samirbenabdelaziz@yahoo.fr
عضو مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي
كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير- جامعة بشار -الجزائر

ملخص

مع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية على غرار الاستناد على الأبعاد والاشتراطات البيئية كآلية تحمي بها اقتصاداتها من المنافسة الأجنبية مما شكل صعوبة في عملية تسويق منتجات هذه الدول الى الأسواق العالمية .

وعليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على تلك التأثيرات التي أصبحت تحدثها الممارسات الاقتصادية من خلال إدراج الأبعاد البيئية في التجارة الدولية ومدى تأثيرها على تنافسية الاقتصادات النامية وتسويق منتجاتها بالتركيز على حالة مؤسسات الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الأبعاد البيئية، التسويق الدولي، التجارة الدولية، التنافسية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

With the development of trade varied forms of state intervention in international trade relations management by adopting different policies in order to achieve its development goals modeled based on the dimensions and environmental requirements as a mechanism to protect their economies from foreign competition than

the form of difficulty in marketing the products of these countries to the process of global markets.

this paper aims to shed light on those applications for smart environmental and how they impact on foreign trade for International Economics focusing on the Algerian economy.

Key words: environmental dimensions, international marketing, international, Trade..

مقدمة:

منذ مطلع النصف الثاني من الثمانينات شهدت دائرة الاهتمام تغيرا في الطبيعة والمدى. إذ بدأ الاهتمام بقضايا التلوث البيئي والمؤشرات البيئية الدولية يكاد يطغى على الاهتمام بالبيئة المحلية، ومن ثم غدا التركيز يدور حول ظواهر جديدة مثل الاحتباس الحراري، التنوع البيولوجي، تآكل طبقة الأوزون....الخ. وفي إطار العلاقة بين التجارة الخارجية والبيئة، فإن الدول النامية تحظى باهتمام خاص، حيث تطالبها الدول المتقدمة بضرورة تبني سياسات بيئية ملائمة ورغبة منها كذلك في إشراك الدول النامية في تحمل جزء من نفقة حماية البيئة الدولية على حساب تحقيق تنمية مستدامة بها، هذا من جهة، أما من ناحية أخرى نجد أن مجموعة الدول الصناعية المتقدمة تتشدد في منع نفاذ صادرات الدول النامية لأسواقها عن طريق استخدامها لأساليب حمائية خفية تحت مسمى الاشتراطات الصحية والبيئية وغيرها، وهذه الأخيرة تعد بمثابة السياسات البيئية الدولية التي تجعل الدول النامية مكبلة بقيود المعايير الخاصة بالجودة البيئية على صادراتها في السلع الملوثة بيئيا، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرتها التنافسية وتسويق منتجاتها في الأسواق العالمية.

وعليه تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

" كيف تؤثر استخدامات المعايير البيئية في حقل التجارة الدولية على تسويق منتجات الدول النامية على غرار الجزائر في الأسواق الدولية؟"

الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تبيان ذلك الأثر الذي تحدثه تطبيقات المعايير

البيئية من طرف أعضاء التبادل الدولي كممارسة اقتصادية تكبل صادرات المؤسسات في العلاقات التجارية الدولية من خلال الإشارة إلى بعض الصادرات الجزائرية.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية استعانة بتحليلات وجداول بيانية.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الأبعاد البيئية في التجارة الدولية، المفهوم، الأنواع والتأثير.

المحور الثاني: عرض تجارب دولية للتطبيقات الخفية للأبعاد البيئية في التجارة الدولية.

المحور الثالث: تأثير التطبيقات الخفية للمعايير البيئية الأوروبية على تنافسية وتسويق مؤسسات الاقتصاد الجزائري.

1. أولا: الأبعاد البيئية في التجارة الدولية، المفهوم، الأنواع والتأثير.

1.1. المعايير البيئية في التجارة الدولية:

1.1.1. مفهوم المعايير البيئية في نظرية التجارة الدولية:

يقصد بالاشتراطات البيئية عموما: " تلك الشروط التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجة أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها". ووضع هذه المعايير لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة فحسب، ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة

الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام مبيدات والأسمدة لحماية التربة فضلا عن مواصفات التعبئة والتغليف.[1]

2.1.1. أنواع المعايير والاشتراطات البيئية:

تتمثل أهم صور المعايير البيئية وأنواعها فيما يلي:[2]

1.2.1.1. معايير نوعية البيئة les normes de qualité de l'environnement

وهي تلك التي تعين الحدود القصوى للتلوث أو الإزعاج التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه، وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها، يتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الأخر بالاستهلاك، وهي تعد معايير عامة تصف حالة البيئة.

2.2.1.1. معايير الانبعاث Les normes des émissions:

وهي تحدد كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة، خلال وحدة زمنية معينة، أو أثناء دورة تشغيل معينة، ومن تم يكون تأثيرها كبير على أساليب الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال استخدام طرق إنتاج معينة تقلل التلوث، وتطبق معايير الانبعاث عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع أو محطات القوة الحرارية.

3.2.1.1.معايير العمليات والإنتاج Les normes des processus et de production:

وهي تلك التي تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج بها السلع، وتصف الطرق والأساليب الواجب استخدامها أو مراعاتها في عمليات الإنتاج، مثل نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى ملائمتها...الخ، كما

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 35.

[2] عبد العزيز مخيمر، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص ص: 216-217.

تشتمل أيضا على مستويات الانبعاث والقواعد التي ينبغي مراعاتها في استغلال المنشآت الثابتة وكيفية تصميم هذه المنشآت.

4.2.1.1. معايير المنتجات Les normes des produits:

وهي تطبق بغرض منع التدهور البيئي أو حماية المستهلكين من التلوث البيئي المباشر، أي أن تلك المعايير تهدف إلى حماية البيئة من الأضرار التي تحدث من استعمال أو استهلاك سلعة أو منتج ما، نظرا لما قد يصدر عنه أو يحتويه من مواد مضرة بالإنسان والحيوان أو النبات أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي[1]، وتقوم هذه المعايير بتحديد ووصف مايلي:

- الخصائص الطبيعية والكيميائية للمنتجات، وخاصة تلك التي تشير إلى ما تحتويه من مواد ملوثة ومضرة.
- القواعد الخاصة بشروط التعبئة والتغليف والتلوين أو العرض لسلعة معينة التي تهدف إلى حماية المستهلكين.
- مستويات الملوثات المنبعثة أو المتخلفة والتي تحدثها سلعة معينة خلال عملية الاستعمال.
- النسب القصوى المسموح بها من السموم الصناعية والكيماويات في المنتجات.
- كيفية التخلص والتصرف في المنتج بعد استخدامه كإعادة التدوير Le recyclage أو إعادة الإستخدام.

5.2.1.1. معايير الأداء Les normes de performances:

وهي تتطلب أنشطة معينة كالتقييم البيئي، والذي غالبا ما يعمل على تحسين إدارة البيئة.

---

[1] السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص ص : 68-69.

2.1. أسباب اختلاف استخدامات الاشتراطات البيئية بين الدول:

لقد اجتمعت هناك أسباب مختلفة أدت إلى هذا الاختلاف في الاستخدام أهمها:[1]

1.2.1. طبيعة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة:

حيث يوجد هناك تباينا في التفضيلات الاجتماعية بسبب تباين مستويات المداخيل بين البلدان، ومنه قد لا يصلح للدول النامية ما قد يصلح للدول المتقدمة وهذا ما يفسر بتشدد البعض وتساهل البعض الآخر في تطبيق السياسات البيئية.

2.2.1. طبيعة الأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها:

حيث قد يكون الغرض بيئيا بحتا وقد يكون للتأثير على التجارة الدولية أو للحصول على دخل مالي.

3.2.1. مستوى الأضرار التي قد لحقت بالبيئة:

حيث كلما كانت الأضرار كبيرة كلما كانت الدولة في أمس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومتشددة لحل مشكلة تدهور البيئة.

4.2.1. القدرة التنظيمية:

أي قدرة الدولة على المراقبة والرصد والإشراف وضمان تنفيذ السياسات والأدوات البيئية التي تقررها، وهذا يترتب على ما بحوزة الدولة من إمكانيات بشرية مؤهلة وموارد مالية كافية وتكنولوجيا متقدمة.

5.2.1. درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

حيث كلما كانت الدولة متدخلة كلما ازداد لجوئها للأساليب التنظيمية وكلما كانت بعيدة عن التدخل في النشاط الاقتصادي كلما ازداد لجوئها إلى قوى السوق والأساليب الاقتصادية.

---

[1] كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، **2009/2008**. ص **209**.

6.2.1. المقدرة التمثيلية الطبيعية للدولة:

وهي مدى قدرة الدولة على تحويل المخلفات والنفايات بجعلها غير مضرة وهذا يعتمد على حجم ما لدى الدولة من موارد طبيعية قادرة على تجديد نفسها تلقائيا.

إذن من كل ما تقدم يمكن استنتاج أن الاشتراطات والتدابير البيئية ما هي إلا مجموعة القوانين والإجراءات واللوائح التي تستعملها الدولة للحفاظ على سلامة البيئة من مصادر التلويث خاصة الصناعية منها.

3.1. العلاقة والتأثير المتبادل ما بين الأبعاد البيئية والسياسات التجارية:

بدأ النقاش حول الآثار المحتملة والمتبادلة ما بين السياسة البيئية والسياسة التجارية منذ سنة 1992. وهذا من قبل المنظمة العالمية للتجارة، وفي جو عالمي اتسم بزيادة الوعي البيئي فكانت آنذاك أربعة فرضيات محتملة لأهم الآثار الناتجة عن الثورة التجارية والتي قد تخل بالتوازن البيئي وهي كمايلي:[1]

1.3.1. آثار الاقتصاد السلمي effets d'échelle:

بما أن الحرية التجارية تزيد من مستويات الأداء الاقتصادي عموما، فإن ذلك يشكل بصفة آلية ضغطا على البيئة بسبب الاستعمال الواسع للموارد الطبيعية (متجددة وغير متجددة) في العملية الإنتاجية كمواد وسيطة مثل: الطاقة، الخشب، المياه. وهي عناصر ضرورية في أية عملية لتعظيم الإنتاج، هذا ما يساهم من جهة أخرى في زيادة حجم النفايات الصلبة الملوثة للتربة والمياه، والإفرازات الغازية السامة الملوثة للهواء. وعليه من الواضح أن أثر الاقتصاد السلمي الذي يخلقه التسارع في المبادلات التجارية يزيد من مختلف أشكال التلوث، ويسهم في إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية عن طريق التخصص والاقتصاد السلمي.

3.1. 2. آثار المنافسة effets de la concurrence:

إن التوسع في المبادلات الدولية يفتح آفاقا كبيرة للمنافسة في الأسواق العالمية، هذا ما يدفع الشركات المتنافسة على تخفيض إنفاقها في مجال الحفاظ على البيئة للرفع

---

[1] Commission de coopération environnementale de l'ameriaue du nord : libre-échange et environnement, un tableau plus précis de la situation, Montréal (Québec), Canada, 2002, PP: 05-06.

من درجة تنافسيتها أو الحفاظ على نفس مستوياتها السابقة وهذا في إطار عام من التخفيف من التكاليف غير المسترجعة.

3.1.3.آثار ذات طابع جغرافي effets d'ordre géographique:

إن الدول المتشددة في تطبيق المعايير والاشتراطات البيئية ستساهم في هروب الشركات – في وقت أصبحت العولمة المالية تساعد على انتقال الرساميل بسرعة وسهولة- إلى دول أقل تشددا بيئيا أو أكثر تسامحا مع الملوثين للبيئة، وهذا ما يسمى بنظرية لجوء الملوثين" théorie des refuges pour pollueurs" التي طبقتها شركة ميشلان لصناعة العجلات المطاطية بلجوئها إلى الجزائر.

4.3.1. آثار تشريعية effets d'ordre réglementaire :

حتى الدول التي تسعى لحماية محيطها والحفاظ على البيئة مع الرفع من مقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية بسن قوانين رادعة تحمي بواسطتها صحة مواطنيها من جهة وصناعتها الوطنية من جهة أخرى، ستجد نفسها متهمة بخرق القوانين الدولية للتجارة مما يدخلها في دوامة إجراءات قضائية وتعويضات مالية للمتضررين تجاريا من تشريعاتها والتي يفرض عليها تعديلها كبرهان لفقد الدول سيادتها الوطنية.

وعموما لا يزال الجدل قائما ما بين منظري السياسات البيئية والسياسات التجارية خاصة ما تعلق منها بالحرية التجارية ضمن السياسات التجارية ومدى تأثيرها على السياسات والاشتراطات البيئية المنتهجة .

ولعل من بين أهم إفرازات هذا الجدل الاقتصادي[1] خاصة في الفترة الحالية بعد إفرازات الأزمة المالية العالمية 2009 والتي ما زالت إرهاصاتها متواصلة هو ظهور استخدامات ذكية للاشتراطات البيئية في الحقل الاقتصادي بغية حماية الاقتصادات الوطنية من المنافسة الأجنبية من طرف العديد من الدول.

2.ثانيا: عرض تجارب دولية للتطبيقات الخفية للأبعاد البيئية في التجارة الدولية

إن تأثير الاشتراطات البيئية على موازين العلاقات التجارية الدولية أصبح في الفترة الحالية عابرا للحدود، فبعد أن كان يقتصر على القدرة التنافسية

[1] للمزيد حول وجهات النظر المختلفة في هذه الإشكالية ما بين أنصار التحرير التجاري من جهة وحماة البيئة من جهة أخرى، ارجع إلى : صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية وآثارها المحتملة على البيئة والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص ص: 34-40.

والتجارة الدولية للدول التي تأخذ بهذه الاشتراطات، أصبح في الفترة الحالية يمتد تأثيرها إلى اقتصاديات وتجارة الدول التي تتعامل معها، وتزداد وطأة هذا التأثير إذا تم فرضها من جانب واحد، وإذا كان الغرض من استعمالها كذلك يهدف إلى ترتيب نتائج تجارية. وعليه سنستعرض بعض التطبيقات الخفية للاشتراطات والمعايير البيئة كأساليب اقتصادية ذكية في التجارة الدولية وتأثيرها على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين وهذا من خلال الميكانيزمات التالية[1]:

أ- " قد يتحمل المنتجون المحليون نفقات إضافية في سبيل التكيف مع الاشتراطات والمعايير البيئية، مما يؤثر بالتالي في هياكل النفقات والأثمان النسبية ويصبح هذا التأثير ملحوظا إذا ما اقتصر تطبيق هذه المعايير في بعض البلدان دون البعض الآخر، مما يؤدي بالدول التي تطبقها إلى فقدان الميزة التنافسية في السوق الخارجية".

فعلى سبيل المثال:

ما وضعته الولايات المتحدة الأمريكية من قيود على استخدام غاز الكلوروفلوروكربون، وهو غاز يستعمل للتبريد وأهم المنتجات التي يستخدم هذا الغاز في تصنيعها (الثلاجات، المكيفات بأنواعها، العطور..). وبالتالي فقد أثرت هذه القيود على العديد من هذه الصناعات التي يدخل هذا الغاز في إنتاجها والتي تقدر ببلايين الدولارات، مما أثر على صادرات الدول الأخرى إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المنتجات، وكذا على استثماراتها المباشرة في الخارج وعقود تراخيصها.

ب- " قد توضع المعايير البيئية بطريقة تحكمية مبالغ فيها مما يجعلها تضع المنتجات الأجنبية في مركز أدنى من المحلية، إذ أحيانا يكون بإمكان المنتجين المحليين ممارسة نفوذهم وضغوطهم على وضع وتطبيق معايير يعجز

---

[1] أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، تحرير التجارة الخارجية في دول العالم النامي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة، **2002**، ص**170.**

المنافسون الأجانب من وضعها وكما يعاب على الكثير من هذه المعايير افتقارها إلى الشفافية وضعف استنادها إلى الجانب العلمي في كثير من الأحيان، ولذا في هذه الحالة تعد مجرد عقبة أمام التجارة الخارجية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية".

ومن أهم الأمثلة على ذلك نذكر:

ما تعرضت له الصادرات النسيجية لدولة مصر من عراقيل من جانب دول الاتحاد الأوروبي بخصوص استيراد هذا الأخير لمنتجات النسيج المصرية والتي تحوي بعض الأنواع المعينة من الصباغات، فما كان من دول الاتحاد الأوروبي إلا فرض ما يعرف بشهادة الإيكو* حيث إلى أنه لصعوبة وتعقيد الإجراءات القانونية الخاصة بحماية البيئة ، يحاول العديد من المستوردين تجنبها وذلك بالاعتماد على شهادات التوافق الدولي **Ecolabels Certification** ، حيث تتميز هذه الشهادات بتغطيتها لجميع المتطلبات البيئية بما في ذلك الجانب القانوني لمعظم دول الإتحاد الأوروبي وهى بذلك – شهادات التوافق البيئي - تعتبر ضمان لتوافق المنتج الحاصل عليها بأنه متوافق مع المتطلبات البيئية القانونية. كما تتجه عديد دول الاتحاد الأوروبي إلى فرض واشتراط طرق معينة في التعبئة والتغليف مما يؤدي إلى زيادة التكلفة بالنسبة للمورد.

---

* علامة الإيكو: يمكن تعريف علامة الإيكو بأنها "شهادة ضمان عدم احتواء الأقمشة المشتراة على كيماويات قد تكون ضارة بالمستهلك" لذا يمكن استخدام علامة الإيكو **Ecolabels** في أغراض التسويق والدعاية كأحد أهم دعائم تنافسية المنتجات بالأسواق محلية كانت أو خارجية ، وعادة ما تقدم علامة الإيكو معلومات موجزة عن مواصفات المنتج المرتبطة بالبيئة ، وهى بذلك تساعد المستهلكين في تحديد أي المنتجات آمنة بيئياً ، وأي المنتجات تم صنعها باستخدام مواد صديقة للبيئة. للمزيد انظر:

ناصر عبد المهيمن، "المتطلبات البيئية للمنتجات النسيجية في ظل تحرير التجارة العالمية"، ورقة علمية مقدمة لوزارة التجارة والصناعة، القاهرة، مصر، **2004**، ص **15.**

ومن أهم القضايا كذلك التي أثيرت أمام المحكمة الأوروبية في الشأن السابق والخاص بوضع المعايير البيئية بطريقة تحكمية مبالغ فيها، نجد تلك التي أثيرت أمام المحكمة الأوروبية ضد دولة إيطاليا لاشتراطها أن تكون جميع أنواع العجائن المستوردة تحتوي على نوع معين من القمح واكتشف إن هذا النوع لا يزرع أساسا إلا في جنوب إيطاليا، ولقد اعتبرت المحكمة الأوروبية أن هذا الاشتراط ما هو إلا وسيلة حمائية غير تعريفية وغير مبررة على أسس بيئية صحيحة.

ج- " قد يصل أثر إعمال المعايير البيئية إلى حد منع وحظر دخول السلع الأجنبية كليا أو جزئيا، إذا لم تستوفي الاشتراطات البيئية، ومن أمثلة ذلك اشتراط بعض الدول خلو البنزين من الرصاص، أو خلو المنتجات الزراعية من بواقي المبيدات والواقع لأن هذا النوع من الممارسات يحدث يوميا ضد صادرات الدول النامية الزراعية إلى أسواق الدول الصناعية، بحجج الإسراف في استخدام كميات كبيرة من الأسمدة أو المبيدات، أو ارتفاع النسب الباقية منها(Pesticide residues) في السلع تفوق النسب المحددة في أسواق هذه الدول.

وتبعا لهذه الممارسات في العلاقات التجارية الدولية فإن الأضرار التي تلحق بالدول النامية يمكن أن تفوق بكثير ما يلحق بها نتيجة تطبيق القواعد المتعلقة بالصحة والسلامة. وهو ما يسفر عن خسائر ضخمة في صادرات هذه الدول التي تعتمد إلى حد كبير عليها كمورد هام للنقد الأجنبي.

د- " إن معايير واشتراطات المنتجات قد يكون لها تأثير على أسلوب وطرق الإنتاج ذاتها مما يتطلب تعديلا أو تجديدا وإحلالا وهو أمر قد لا تقدر عليه المشروعات الأجنبية المنافسة فتضطر إلى الخروج من حلبة المنافسة الخارجية، كما قد تضعف قدرتها على المنافسة في السوق الداخلية في ظل الأخذ بسياسة السوق المفتوح"

ومن بين الأمثلة على هذه الاشتراطات القاسية على المنتجات ومدى توافقها وطرق الإنتاج والاستخلاص ما تعرضت له صادرات منتوج العسل من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي، حيث قامت الجزائر بتصدير حولي 6 قناطير من العسل إلى الاتحاد الأوروبي فقام هذا الأخير باستعمال مخابره بإعادة فحص

طرق إنتاج هذا العسل ليتبين له بأن خلايا النحل التي تم استخلاص هذا العسل منها كانت تقتات من نباتات ملوثة بمبيدات وأسماد ضارة مما جعل دول هذا الاتحاد تعرقل الصفقة وتلغيها نهائيا.

والأمر الذي أصبح يقلق في هذه القضية هو توظيف هذه الاشتراطات والمعايير البيئية كأداة حمائية مقنعة ضد صادرات الدول الأخرى، خاصة النامية منها. ولقد حاولت العديد من الدراسات وضع المؤشرات العامة والتي يمكن من خلالها إثبات كيفية استخدام هذه المعايير كأساليب ذكية ضمن في حقل الذكاء الاقتصادي لغرض الحماية التجارية على غرار دراسة الاقتصادي بيرسون في هذا الشأن.[1]

ولعل أن ما كان يخشى منه في ما يتعلق بقضية تحول الاشتراطات البيئية كأحد الأساليب الاقتصادية الذكية في الحماية التجارية و أحد أهم العوائق غير الجمركية المستحدثة في التجارة الدولية والذي تم التطرق إليه في هذا المبحث هو إتجاه بعض جماعات المصالح في الدول الصناعية الكبرى إلى محاولة كسب جماعات أنصار البيئة بجانبها وبالتالي تشكيل تحالف مقدس من أجل فرض المزيد من الحماية رافعين شعارات مشروعة في ظاهرها تدور حول حماية البيئة والحد من التلوث، لكن أبعادها الاقتصادية شديدة التأثير على صادرات الدول النامية والتي يزداد موقفها حرجا كلما تم التشديد في تطبيق هذه المعايير على غرار منتجات الاقتصاد الجزائري والذي قد تتأثر كثيرا إيراداته المالية من الصادرات لهذا السبب.

3. ثالثا: تأثير التطبيقات الخفية للمعايير البيئية الأوروبية على تنافسية وتسويق مؤسسات الاقتصاد الجزائري

بسبب إرهاصات الأزمة المالية العالمية الراهنة (أزمة الديون الأمريكية 2009) وبغية حماية اقتصاداتها من المنافسة الأجنبية أقدمت العديد من بلدان العالم وخاصة الدول الصناعية الكبرى بالتوسع في تطبيق إجراءات مكافحة

[1] للمزيد حول هذه الدراسة ونتائجها انظر:

Pearson, Charles "Economics and the Global Environment", Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2000, P296.

الإغراق كأحد سياسات الحد من تدفق السلع الداخلة لأسواقها ، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد - سياسات الإغراق - وإنما تخطاها كثيراً ليصل إلى ما يعرف بالعوائق الفنية على غرار المتطلبات البيئية والتي أصبحت الآن تمثل التهديد الرئيس لصادرات العديد من دول العالم النامية في ظل الاستخدام المتنامي والمتسارع والذكي لمثل هذه العوائق من قبل العديد من الدول المتقدمة.

1.3. الشراكة الأوروبية الجزائرية (الأوروجزائرية) في حقل التجارة الدولية:

1.1.3.مفاوضات الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

لقد عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث حظيت بكرسي الملاحظ تجسيداً لنيتها في التوقيع على الإتفاق، حيث مرت المفاوضات مع الإتحاد بمراحل صعبة تميزت بالفتور أحياناً وبالإنقطاع أحياناً أخرى، ويعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول كل مرة أن يتفهم الإتحاد خصوصيات اقتصادها على عكس جيرانها مثل المغرب، تونس، اللتان توصلتا إلى إتفاق معه، ففي الجولات السابقة ركزت الجزائر على ضرورة أخذ الطرف الأوروبي بعين الإعتبار خصوصيات الإقتصاد الجزائري وبنية تجارتها الخارجية المعتمدة على المحروقات بأكثر من 90%، إلى جانب تحرير المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا الذي تم إقراره خلال لقاء برشلونة سنة 1995 والمقدر ب 250مليون وحدة أوروبية[1]، و بعد عدة جولات وبالضبط في الجولة الثامنة تخطى المفاوضون عدداً من القضايا، حيث تم التنازل عن مبدأ أو شرط خصوصية الإقتصاد الجزائري، فيما قبل الطرف الأوروبي إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات، وبعد استكمال جولات المفاوضات تم التوقيع بالأحرف الأولى على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يوم 19-12-2001، بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل بعد مرور 4سنوات على بدء المفاوضات. ليتجسد هذا الاتفاق ويدخل حيز التنفيذ رسميا في سبتمبر 2005.

[1] مقال منشور بعنوان: الجزائر والاتحاد الأوروبي، على الموقع الالكتروني:
http://www.palmoon.net/7/topic-3802-3.html شوهد يوم: 2011/04/15.

2.3.الاشتراطات والمعايير البيئية الأوروبية الخفية وتأثيرها على تسويق الصادرات الجزائرية:

منذ دخول اتفاقية التعاون التجاري ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز النفاذ مطلع سبتمبر 2005 اتجهت الجزائر إلى تكثيف تعاملاتها مع دول هذا الاتحاد عن طريق المبادلات التجارية وفي منتجات مختلفة ما بين الشريكين، لكن وبسبب الوزن الاقتصادي المرتفع للمتعامل الأوروبي إذا ما قورن بدول جنوب المتوسط على غرار الجزائر، أصبح هذا المتعامل يستخدم بعض الأدوات الحمائية التجارية الخفية ممثلة خصوصا في المعايير والاشتراطات البيئية المتشددة اتجاه صادرات هذه الدول على غرار الجزائر، وسوف يتم في هذا الإطار إبراز بعض تلك الممارسات وهذا بعد عرض لهيكلة المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي من خلال الجدول أدناه:

جدول(01): المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي **(2000-2010)**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	13,78	12,34	11,47	14,52	17,59	25,55
الواردات	5,25	5,89	6,72	7,77	9,78	10,25
الميزان التجاري	8,53	6,45	4,75	6,75	7,81	15,30

السنة	2006	2007	2008	2009	2010*
الصادرات	28,75	26,20	23,33	41,27	27,94
الواردات	11,82	14,43	20,65	20,98	20,47
الميزان التجاري	16,93	11,77	2,68	20,29	27,47

القيمة بمليار دولار(Valeurs en milliards $ US)

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex).2011، مصلحة الإحصاء،

***فيما يخص قيم سنة 2010 فهي عبارة عن إحصائيات تقديرية (Provisoire)**

الشكل(01): تطور المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (2000-2010)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (01).

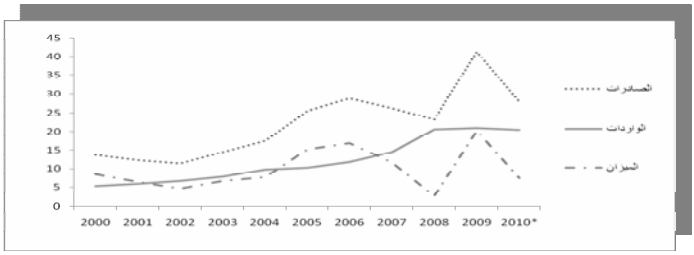

من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن فاتورة الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي شهدت انخفاضا بحوالي 2 مليار دولار ما بين سنتي 2000 و2002 إذ بلغت سنة 2000 ما قيمته 13.78 مليار دولار لتتراجع هذه القيمة وتصبح اقل من 11.5 مليار دولار سنة 2002، لكن انطلاقا من سنة 2003 شهدت هذه الفاتورة ارتفاعا محسوسا قارب معدل ارتفاع 50 % ما بين سنة 2003 إلى 2006، حيث تزايدت فاتورة الصادرات من 14.52 مليار دولار إلى 28.75 مليار دولار في السنتين المذكورتين على التوالي، ثم ابتداء من أواخر سنة 2007 وبدايات سنة 2008 شهدت هذه الفاتورة من الصادرات انخفاضا محسوسا قارب 5 مليار دولار ما بين هذين السنتين وذلك بسبب إرهاصات الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد في غالبية دول الاتحاد الأوروبي والذي انعكس على انخفاض الطلب على الصادرات النفطية الجزائرية لتعاود هذه الفاتورة في الارتفاع بسبب التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي مطلع سنة 2009.

أما بخصوص الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي فنجد أن فاتورة الواردات في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى حيث انتقلت فاتورة الواردات وتضاعفت حوالي 4 مرات ما بين سنتي 2000 و2010 إذ انتقلت من 5.25 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 21 مليار دولار سنة 2010 وهذا كدلالة واضحة على ذلك الضعف الذي لازالت تعاني منه الصناعة التصديرية الجزائرية حتى تجابها بها الواردات من المنتجات الأجنبية إلى الأسواق الجزائرية هذا من جهة، أما من جهة أخرى فنجد أن المتعامل الأوروبي يعتمد في معاملاته مع الجزائر على بعض الممارسات الاقتصادية الخفية تحول دون وصول صادرات الجزائر عدا المحروقات إلى دوله على غرار التعنت في تطبيق المعايير والاشتراطات البيئية ومتطلبات الجودة في المنتجات.

خاصة الكهرومنزلية منها والتي سوف يتم إبرازها أدناه بعد عرض هيكلة الصادرات الجزائرية من المنتجات الكهرومنزلية إلى الأسواق الخارجية عموما ودول الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص: جدول(02): الصادرات الجزائرية من المنتجات الكهرومنزلية إلى الأسواق العالمية (8 أشهر من2010)

Quantité: Milliers de tonnes
Valeur: Millions USD

Pays	Produits	Quantité	Valeur	Exportateur
JORDANIE		0,047	0,19	SARL GROUPE BENHAMADI ANTAR TRADE
France		0,001	0,01	SPA NOLIS
CAMEROUN		0,0004	0,002	EPE/SPA SOCIETE NATIONALE DE REALISATION
NIGER		0,0004	0,002	EPE/SPA ENIEM
REP DE COREE	Climatiseurs	0,001	0,001	SPA SAMHA HOME APPLIANCE

Pays	Produits	Quantité	Valeur	Exportateur
CAMEROUN	Réfrigérateurs	0,0001	0,0004	SPA BYA ELECTRONIC
HONG KONG		0,0002	0,002	EPE/SPA ENIEM
INDE		0,0001	0,001	SPA SODINCO
Italie		0,0001	0,0001	EPE/SPA ENIEM
JORDANIE		0,02	0,08	SARL GROUPE BENHAMADI ANTAR TRADE
NIGER		0,0011	0,005	EPE/SPA ENIEM
REP DE COREE		0,002	0,02	SPA SAMHA HOME APPLIANCE

Pays	Produits	Quantité	Valeur	Exportateur
JORDANIE	Machines a laver le linge	0,01	0,05	SARL GROUPE BENHAMADI ANTAR TRADE
CAMEROUN		0,0001	0,0001	SPA BYA ELECTRONIC

Pays	Produits	Quantité	Valeur	Exportateur
JORDANIE	Téléviseurs	0,019	0,08	SARL GROUPE BENHAMADI ANTAR TRADE
Italie		0,0001	0,002	MDN/ENPEI
CAMEROUN		0,0004	0,002	SPA BYA ELECTRONIC

Source: Rapport annuelle de ALGEX (Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur), servise statistique, 2011.

إذن من خلال معطيات الجداول أعلاه والتي تبين صادرات الجزائر من السلع الكهرومنزلية في الفترة الممتدة طوال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2010، نجد أن المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين يحاولون تنويع تسويق منتجاتهم في السلع الكهرومنزلية إلى الأسواق الأجنبية. إذ احتلت الصادرات من أجهزة التبريد نسبة لابأس بها قاربت 0.2 مليون دولار موجهة إلى أسواق الأردن فقط هذا بالإضافة إلى المنتجات الأخرى متمثلة في الثلاجات وآلات الغسيل والتلفازات، كما نسجل من خلال المعطيات أعلاه أن أهم المتعاملين في مجال استيراد المنتجات الجزائرية هما دولتي الأردن والكامرون بالإضافة إلى الدول الأخرى بنسب متفاوتة.

أما فيما يخص المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي فنسجل من خلال المعطيات أعلاه أن دولتي فرنسا وايطاليا هم أهم المتعاملين في هذا الإطار من المنتجات مع الجزائر لكن من خلال نسبة واردات هذه الدول من المنتجات الجزائرية نلاحظ أن هناك انخفاضا محسوسا في نسبة الصادرات لم يتجاوز قيمة 0.01 مليون دولار من أجهزة التبريد الموجهة إلى أسواق فرنسا، بينما دولة ايطاليا فبلغت قيمة الواردات من المنتجات الجزائرية إليها ما يقدر بـ 0.0001 مليون دولار من الثلاجات و0.002 مليون دولار من صناعات أجهزة التلفاز الجزائرية.

ولعل المتصفح للمعطيات أعلاه يستنتج أن الصادرات الجزائرية في هذا المجال إلى بعض دول الاتحاد الأوروبي قليلة إذا ما قورنت بالدول الأخرى التي دخلت في اتفاقية مع هذا الاتحاد، وهذا يمكن تبريره فعلا بعائق أساس يتعلق بنوع التكنولوجية المستخدمة في مؤسساتنا الجزائرية فهي تكنولوجية قاعدية (la technologies de base) لا تتماشى غالبا مع تلك المسموح بها من طرف الشركات صاحبة العلامة التجارية (صاحبة الترخيص)، والمعروف أن هذا النوع من التكنولوجية لا يوفر أي ميزة تنافسية، نظرا لطبيعة الاحتكار التكنولوجي الموجود في السوق الدولي. هذا من جهة.

أما من جهة أخرى والتي ربما يغفل عنها الكثير من المحللين لنسبة تطور الصادرات الجزائرية وحجم نفاذها إلى الأسواق العالمية على غرار دول الاتحاد الأوروبي، فتتمثل أساسا في تلك الاشتراطات البيئية القاسية التي تفرضها دول هذا الاتحاد على هكذا منتجات، إذ في الفترة الأخيرة من سنة 2010 ومطلع 2011 أدخلت دول الاتحاد الأوروبي معيارا جديدا يجب الأخذ به إجباريا في الصناعات الكهرومنزلية وهو معيار ROHS (Restriction of use of certain Hazardous Substances in electrical and electronic equipment •) إذ يجبر هذا المعيار كل المنتجين بضرورة عدم استخدام بعض المدخلات الوسيطية في الصناعات الكهرومنزلية بحجة أنها تؤثر على صحة المستهلك الأوروبي، ومن أبرز هذه المدخلات هو مادة الرصاص التي تستخدم في عملية تلحيم خلايا أجهزة التلفاز، وتبرير المتعامل الأوروبي لذلك هو أن هذه المادة تؤثر على صحة وبصر المواطن الأوروبي المستعمل لهذه الأجهزة ؟ [1] إن إجبارية استعمال هذا المعيار في السلع الكهرومنزلية هو بمثابة أداة تجارية ذكية وحاجز حمائي جديد تتستر من خلفه الدول الأوروبية حتى تمنع نفاذ

• ROHZ: بالفرنسية (*Restriction de l'utilisation de certaines substances dangereuses*)، ويقصد به بالعربية تقييد استخدام مواد خطرة معينة، وهذه المواد حددتها المواصفات والتوجيهات الأوروبية في إطار المسؤوليات البيئية لمصنعي المعدات الكهربائية والالكترونيات وهي موجودة في اللائحة (التوجيه EC/95/2002) والتي أدخلت حيز النفاذ في جويلية 2006 وتضم هذه اللائحة حضر إستخدام المواد التالية كمدخلات في المنتجات النهائية الكهرومنزلية :

- الرصاص.
- الكادميوم.
- ميركوري.
- الكروم سداسي التكافؤ.
- ثنائي الفينيل متعدد البروم والبروم ثنائي الفينيل الأثير.

[1] Meriem Ouyahia, *Zapper et naviguer simultanément*, quotidian le Soir d'Algerer, N°6206, Mardi 15/03/2011, P 07.

المنتجات الجزائرية إليها تحت مسمى الاشتراطات البيئية، لأن إثبات عدم استخدام هذه الأدوات كان من جهة واحدة وهي المتعامل الاقتصادي الأوروبي عن طريق مخابره من دون إعطاء دلائل واضحة للمصدرين الجزائريين وهو ما يشكل عقبة حقيقية أمام هؤلاء المصدرين تقف دائما عائقا أمام إنسياب منتجاتهم إلى الأسواق الأوروبية.

خاتمة:

لقد تم في هذه الدراسة إسقاط تأثير التطبيقات الخفية للاشتراطات البيئية على الصادرات الجزائرية بالتركيز على مجموعة من المتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير وما يعانونه من عراقيل تحد من تسويق منتجاتهم، إذ تبين أنه وبالرغم من ضآلة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلا أنها لم تسلم من التطبيق المتعنت للاشتراطات والمعايير البيئية عليها خاصة في الصناعات الزيتية والخشبية والمنتجات الكهرومنزلية والتي لازالت تعاني من صعوبة النفاذ إلى الأسواق الخارجية وبالخصوص أسواق دول الاتحاد الأوروبي. ولعل التخفيف من وطأة هذه الاستخدامات في المبادلات التجارية يستوجب الاستناد على بعض المقترحات والحلول لتلافي هذه الإجراءات التمييزية في مجال التجارة الخارجية الجزائرية مع الدول الأخرى خاصة في ظل بوادر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. وهو ما تقترحه هذه الدراسة من توصيات ممثلة في:

- يستحسن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاعتماد على الكفاءات والمهارات المحلية للجزائر وكذا مواردها البشرية لاكتساب تكنولوجيا حديثة و تطويرها للخروج من التبعية ومواكبة متطبات التنمية المستدامة ذات الاهتمام البيئي.

- ضرورة بقاء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على إطلاع شامل حول الأسواق الخارجية لمواكبة التطورات المستحدثة فيها ومحاولة الاستقرار في تلك الأسواق حتى لا تتعرض منتجاتها للمنافسة الحادة والتخلف التكنولوجي وهذا ما يجرها إلى الكساد.

- العمل على إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الاقتصادية من خلال تنمية صادراتها على المدى الطويل.

- تأسيس معاهد مكلفة بتكوين إطارات متخصصة في التسويق الدولي، توكل لها مهمة اختيار الطريقة المثلى لبيع المنتوج الجزائري وإيصاله إلى الأسواق الخارجية مصمما حسب أذواق المستهلكين الأجنبيين مع متابعة نوعيته، كما تقوم بحساب نسبة الخسارة المحتملة من إشكالية الضبط الجيد للاشتراطات البيئية في العلاقات التجارية الدولية.

قائمة المراجع:

1 أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، تحرير التجارة الخارجية في دول العالم النامي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة، 2002.

2.السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.

3.خالد محمد السواعي، التجارة الدولية (النظرية وتطبيقاتها)، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، اربد – الأردن، 2010.

4.سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

5.عبد العزيز مخيمر، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.

6..كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009/2008.

7. طارق عيد الروبي، التجارة والبيئة والتنمية المستدامة من منظور المنطقة العربية، وكالة شؤون البيئة، المملكة العربية السعودية،**2007.**

8.صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية وآثارها المحتملة على البيئة والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، **1999.**

9. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، **2005.**

10.ناصر عبد المهيمن، "المتطلبات البيئية للمنتجات النسيجية في ظل تحرير التجارة العالمية"، ورقة علمية مقدمة لوزارة التجارة والصناعة، القاهرة، مصر، **2004.**

11.Commission de coopération environnementale de l'ameriaue du nord : libre-échange et environnement, un tableau plus précis de la situation, Montréal (Québec), Canada, 2002.

12.Pearson, Charles "Economics and the Global Environment", Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2000.

13.Meriem Ouyahia, *Zapper et naviguer simultanément*, quotidian le Soir d'Algerer, N°6206, Mardi 15/03/2011.